الجمهوريّة التونسيّة

وزارة العدل

منشور عدد 193

منشور عدد: ../ 2024
تونـــس فـــي :../../2024

من وزيرة العدل

إلى

السيّدات والسّـادة:

الرّئيس الأوّل لمحكمة التّعقيب ووكيل الدّولة العام لديها
وكيل الدّولة العام مدير المصالح العدليّة والمتفقّدة العامّة
رئيس المحكمة العقّاريّة
الرّؤساء الأول لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامّين لديها
رؤساء المحاكم الابتدائيّة ووكلاء الجمهوريّة لديها
رئيس الهيئة العامّة للسّجون والإصلاح
المدير العام للمعهد الأعلى للقضاء
المدير العام لمركز الدّراسات القانونيّة والقضائيّة
المدير العام للمصالح المشتركة
المدير العام للإعلاميّة
رئيس الهيئة الوطنيّة لمكافحة الاتّجار بالأشخاص
مدير المعهد الأعلى للمحاماة
رؤساء محاكم النّواحي وقضاتها
المديرين الجهويّين للعدل

الموضـوع: حول تفعيل قواعد المسؤوليّة المشتركة في مجال التّصرّف في أرشيف قطاع العدالة وحفظ الذّاكرة الوطنيّة.

المراجـع: - القانون عدد 95 لسنة 1988 المؤرخ في 02 أوت 1988 المتعلّق بالأرشيف.

- الأمر عدد 1451 لسنة 1993 مؤرخ في 5 جويلية 1993 المتعلّق بالمسؤوليّة في مجال التصرّف والحفظ بالنسبة للوثائق الإداريّة.
- قرار السيّد وزير العدل المؤرّخ في 6 جويلية 1978 يتعلّق بجمع وحفظ التّراث القومي في الميدان القضائي واستغلال ثرواته كما تمّ تنقيحه بموجب قرار السيّد وزير العدل المؤرّخ في 6 جويلية 1978.
- قرار السيّد وزير العدل وحقوق الإنسان بتاريخ 20 فيفري 2004 المتعلّق بالمصادقة على جداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصيّة لوزارة العدل وحقوق الانسان
- منشور السيّد وزير العدل وحقوق الإنسان عدد 93/08 بتاريخ 11 أوت 2008 و المتعلّق بتحديد معايير إنتقاء الوثائق الخصوصيّة.
- منشور السيّد وزير العدل عدد 153 بتاريخ 07 ديسمبر 2015 حول مزيد الحرص على دعم الإطارات المختصّة في الوثائق الإداريّة والأرشيف.
- منشور السيّد رئيس الحكومة عدد25 بتاريخ 01 نوفمبر 2024 حول وجوب تقيّد الهياكل العموميّة بمقتضيات النّظام الوطني للتصرّف في الوثائق والأرشيف.

تكتسي أعمال التصرّف في الوثائق والأرشيف أهميّة قصوى في المحافظة على تأمين الحفظ السّليم للأرشيف طيلة مدد استبقائه القانونيّة، بما يحقّقه من جهة، من حسن سير لمرفق العدالة وحفظ حقوق المتعاملين معه وارساء قواعد الحكم الرّشيد والشّفافيّة والإدارة السّليمة، ومن جهة أخرى بالمساهمة في تكوين الأرصدة الوثائقيّة التّاريخيّة وحفظها للأجيال المتعاقبة كمسؤوليّة أخلاقيّة محمولة على عاتق مختلف الهياكل الرّاجعة بالنظر لوزارة العدل، قبل ترحيل هذه الأرصدة إلى مؤسّسة الأرشيف الوطني لتواصل مهمّتها في المحافظة عليها كجزء هامّ من مكوّنات الذّاكرة و الهويّة الوطنيّة للدّولة التونسيّة.

ولا يخفى عليكم أنّ المحافظة على أرشيف قطاع العدالة بثرائه وتنوّعه، هي مسؤوليّة مشتركة محمولة على عاتق كلّ من الإطارين القضائي والإداري بمختلف أسلاكهم ورتبهم بما أناطه المشرّع على عاتقهم من إلتزامات وإجراءات تطبّق على الوثائق والملفّات منذ نشأتها بفضاءات العمل بضمان حسن إدارتها بتصنيفها وتنظيمها وحفظها وحسن استعمالها ثمّ تحويلها إلى محلاّت حفظ الأرشيف الوسيط وفقا للتّراتيب الجاري بها العمل لمواصلة التصرّف تحت مسؤوليّة الإطارات المختصّة في الوثائق والأرشيف بتطبيق قواعد الحفظ والإجراءات الأرشيفيّة في شأنها .

وعليه فإن إضطلاع الإطارات المختصّة في الوثائق والأرشيف وإنجازهم لمهامهم المنوطة بعهدتهم على أكمل وجه وبفاعلية، يرتبط شديد الإرتباط بمدى تطبيق المهام المحمولة على عاتق كلّ من الإطارين القضائي والإداري كمنشئ لهذه الوثائق خلال تواجدها تحت مسؤوليتهم المباشرة بفضاءات العمل كأرشيف نشيط وذلك بتدوين جميع المعطيات والبيانات الأساسيّة وخاصّة البيانات المتعلّقة بالقرارات القضائيّة المتّخذة في شأنها من قبل الهيئات الحكميّة وأعضاء النّيابة العموميّة ومدى استيفاء جميع أعمال الكتابة المحمولة على الدّوائر القضائيّة وأقسام التّنفيذ والتّي تمثّل القاعدة الأساسيّة التّي يعتمد عليها المختصّ في الوثائق والأرشيف لتطبيق كلّ الإجراءات الأرشيفيّة من تحويل وإتلاف قانونيّين وإنتقاء للعيّنات الهامّة و ترحيل الوثائق الحيويّة التّاريخيّة إلى مؤسّسة الأرشيف الوطني.

وإذ نُذكّركُم في هذا الخصوص بأهمّ النّصوص القانونيّة والترتيبيّة والتنظيميّة المذكورة بالمراجع أعلاه وخاصّة الأمر عدد 1451 لسنة 1993 مؤرخ في 5 جويلية 1993 المتعلّق بالمسؤولية في مجال التصرف والحفظ بالنسبة للوثائق ومنشورنا عدد 153 حول مزيد الحرص على دعم إطارات التّصرّف في الوثائق والأرشيف، فإنّنا ندعوكم إلى حثّ منظوريكم إلى العمل على المحافظة على الأرشيف وضمان حمايته وحسن استعماله والتصرّف فيه منذ وجوده بفضاءات العمل وخاصّة بتكثيف أعمال الرّقابة على فضاءات الحفظ ومتابعة حسن تطبيق الإجراءات الأرشيفيّة وخاصّة الإتلاف القانوني للوثائق وذلك بتشريك الإطارات المختصّة في الوثائق والأرشيف والتنسيق معهم بخصوص تنفيذ جميع الأنشطة الأرشيفية.

و نعوّل على ما عهدناه فيكم من حرص للسّهر على حسن تطبيق مقتضيات هذا المنشور بكلّ دقّة وعناية بما يضمن تفعيل قواعد المسؤوليّة المشتركة والتّعاون في المحافظة على أرشيف قطاع العدالة بإعتباره ضامنا للحقوق و ذاكرة للتّراث الوطني.

وزيرة العدل
ليلى جفال